المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأحداث 25 يناير 2011
"دراسة حالة لبعض المثقفين المصريين"

د. رباب جلال البصراتي

مدرس علم الاجتماع – كلية التربية – جامعة عين شمس

مقدمة:

تعتبر عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من أهم القضايا الاجتماعية، فعملية التحول الاجتماعي تحافظ على الأمن والسلم الاجتماعي بتحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع, وعملية التحول الاقتصادي تؤدي إلى مزيد من التنمية التي ترفع من مستوي معيشة ورفاهية المواطنين, وعملية التحول السياسي تؤدي إلى ترسيخ الديمقراطية والتخلص من التهديدات التي تتعرض لها من تسلط وقمع، وتتسم عملية التحول بالتعقيد من جهة وبتعدد مساراتها من جهة أخرى، لذلك تكون الثورات بمثابة البديل عن حركات التغيير لتحقيق ما لم تستطيع أن تحققه تلك الحركات السابقة من تحول اجتماعي واقتصادي وسياسي وإنهاء حقبة النظم الإستبدادية.

فقد عانى الشعب المصري نتيجة سياسات القمع والتسلط والإستبداد وغياب العدالة الاجتماعية والتنمية زمناً طويلاً من المشاكل والهموم المرافقة لمصادرة الحريات الشخصية، وتفشي الأمية وإنعدام الخدمات الضرورية للمواطن، مما دفع الشارع المصري إلى التحرك بشكل كبير كاسراً عقدة الخوف وجدار الصمت، لينتفض ويطالب بحقوقه المستلبة غير مبالياً بالتضحيات، لأنه لا يملك شيء يخسره أمام ممارسات الأنظمة الإستبدادية التي صادرت كل امتيازاته كمواطن، واستأثرت بالسلطة والثروة وصادرت حريته وكرامته، فغياب العدالة الاجتماعية, والتنمية والديمقراطية في مصر وفشلها في الإندماج مع المجتمع هو الأمر الذي زاد من وضوح خيارات الثورة والدعوة إلى التغيير.

وبالطبع أدت الإنتفاضة المصرية في 25 يناير 2011 إلى إعادة التفكير النقدي بشكل كبير في قضايا المجتمع المصري, بالإضافة إلى موضوعات مهمة مثل الحركات الاجتماعية، دور الجيوش، تسييس الشباب، ودور شبكات التواصل الاجتماعي، فإعادة

التفكير ستكون لها دلالات على نظريات الثورة, فالأحداث الثورية ينظر إليها معاصريها على أنها جديدة تماماً، وخاضعة للسرعة ومليئة بالإضطرابات وعدم اليقين بشأن المستقبل، فالثورات تأتي دائماً لتغيير الواقع المتردي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وتأتى هذه الدراسة لمحاولة التعرف على العوامل التي ساهمت في قيام الإنتفاضة المصرية، وهل لها مردود اجتماعي واقتصادي وسياسي، وهل يمكننا الحكم عليها بأنها ثورة ؟ وتطلبت هذه المحاولة مراجعة نقدية للتراث البحثي المتوفر حول أحداث 25 يناير, فهناك دراسات اقتربت من موضوع دراستنا الراهنة بشكل أو بآخر، لذلك سوف نحاول الإستفادة من كل التراث البحثي المتوفر حول الموضوع سواء من تناول جانب واحد من الظاهرة ، أو من تناول أكثر من جانب، وسوف نعرض الآن لأهم الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت الظاهرة:

**** الدراسات العربية*:**

1- دراسة سمير أمين: بعنوان: ثورة مصر وما بعدها [(1)]:

انطلق سمير أمين في دراسته للحالة المصرية باعتبارها إنطلاقة ثورية قد تتحول إلى مد ثوري، وأن ما حدث في المجتمع المصري يتجاوز حدود الإنتفاضة – بمعنى أنها حالة فوران يعود بعدها المجتمع إلى ما كان عليه قبلها، ولكن هذه الحالة تظل محدودة ولا تصل إلى ذروة الثورة، وذلك لأنها لم تكن تنطوي على أهداف واضحة بل كانت تنطوي على مطالب ضمنية وصريحة للقوى التي انخرطت في تلك الحركة.

وقد سعى سمير أمين من خلال هذه الدراسة إلى الوقوف على العناصر الأساسية والرئيسة التي ساهمت في إندلاع هذا الحدث، وكذلك محاولة الوقوف على مقتضيات ومتطلبات التغيير.

لقد تمثلت عناصر الحركة المصرية في أربعة عناصر شكلت الأعمدة الرئيسة التي قامت عليها الحركة شبة الثورية، وفي مقدمتها الشباب المسيس والمنظم، وخاصة وأنهم قد حاولوا تشكيل فكرهم السياسي خارج نطاق الأحزاب ولاسيما في ظل غياب الحياة الحزبية في المجتمع المصري، كما أن لديهم ميولاً يسارية؛ إذ يرفضون الواقع الأليم للمجتمع المصري بحالته الراهنة، وخاصة في ظل ما يعانيه المجتمع من التهميش والفقر المتزايد، أما العنصر

الثاني فقد تمثل في اليسار المصري الراديكالي الذي لبى نداء الشباب المصري ومن ثم فالتعاون المشترك بين الشباب واليسار الراديكالي هو جوهر وأساس مستقبل الثورة، أما المكون الثالث فقد تحدد في عناصر الفئات الوسطى الليبرالية الذين يمثلون التيار المستنير ويؤكدون على الحرية والليبرالية، ثم جاء الشعب المصري باعتباره المكون الأخير لكي يتوج الحركة المصرية وقام بتدعيم الشباب في سعيهم لتغيير الواقع الراهن والسعي نحو المستقبل المأمول.

أما عن مقتضيات ومتطلبات التغيير فيؤكد سمير أمين الحركة المصرية التي بدأت في يناير 2011م لا تزال بحاجة إلى وقت أطول حتى تتعمق وتتجذر في أعماق الجماهير، وذلك لأن ما يقال عن أن الثورة المصرية أسقطت النظام وأسقطت الدستور هو أمر صحيح من الناحية التجريدية، أما من الناحية العملية الواقعية فهذا خطأ، لذلك فإن الشرط الأساسي والرئيس لتحقيق التغيير المنشود والمطلوب يتمثل في تحقق ديمقراطية إتاحة الفرصة، وخاصة في تشكيل الأحزاب والتنظيمات والنقابات بهدف ترويج ثقافة سياسية مدنية علمانية ديمقراطية، إلا أن الحركة المصرية قد شهدت حالة من الثورة المضادة والتي تمثلت في كتلة متحالفة تألفت من الطبقة الحاكمة متمثلة في البرجوازية، الإخوان المسلمون والتيارات المتأسلمة وأخيراً المؤسسة العسكرية.

2- دراسة: سامي السعيد النجار

بعنوان: اتجاهات الشباب نحو دور الشبكات الاجتماعية فى ثورة 25 يناير[2]:

سعت الدراسة إلى التعرف على إتجاهات الشباب نحو دور الشبكات الاجتماعية في ثورة 25 يناير من خلال دراسة ميدانية أجريت على عينة من مستخدمي موقع فيسبوك، وأكدت النتائج حرص غالبية المبحوثين على استخدام فيسبوك بصفة دائمة، حيث برزت عوامل تعبئة الجماهير للمشاركة في أحداث الثورة وتبادل الآراء والمعلومات بشأن مسار الثورة، وتداول صور ومشاهد القتل والعنف ضد المتظاهرين لإثارة الجماهير كأبعاد سياسية لدور موقع الفيس بوك ووسائل التواصل الاجتماعي في ثورة 25 يناير.

3- دراسة جمال علي زهران:

التحليل السياسي لتطور ثورة 25 يناير، المقدمات – الدوافع – الأهداف – المسارات(3):

يسعى هذا البحث إلى محاولة تحليل الثورة المصرية التي اندلعت في 25 يناير 2011م تحليلاً سياسياً، وهدفت الدراسة إلى الوقوف على جملة المقدمات الأولى للثورة، والتي منها على سبيل المثال التصاعد والتراكم والإنتشار الأفقي للإحتجاجات؛ وأوضحت أن الثورة لم تنشأ من فراغ ولكنها جاءت نتيجة جملة من المقدمات والبواعث التي تعكس حالة الغضب الشعبي وعدم الرضا الجماهيري نتيجة السياسات المتبعة في كافة المجالات والتي أدت إلى الظلم وانتشار الفساد.

وأوضحت الدراسة أن إندلاع الثورة التونسية في منتصف ديسمبر 2010م كان لها الأثر الأكبر والعامل الحاسم في التعجيل باندلاع الثورة المصرية، ومن ثم كسر حاجز الخوف لدى المصريين، وأكدت الدراسة أن التحدي الأكبر الذي يواجه الثورة المصرية يتمثل في ضرورة تأسيس نظام ديمقراطي سليم والذي بدوره يسهم في تحقيق تداول السلطة دون تمكين فصيل سياسي معين من الإنفراد بالحكم وخاصة في ظل محاولات فلول النظام السابق للقيام بثورات مضادة لاجهاض ثورة الخامس والعشرين من يناير، فضلاً عن تحدي آخر وهو إقامة العدالة الاجتماعية وإلغاء التمايزات التي عمل بها النظام السابق والتي أخلت بمبدأ تكافؤ الفرص.

4- دراسة خضير عباس، ليلى عاشور:

بعنوان : الأبعاد الاقتصادية لثورات الربيع العربي، مصر نموذجاً (4):

تسعى هذا الدراسة إلى الإجابة على عدة تساؤلات وهي حول تأثير ثورات الربيع العربي على ثورة 25 يناير في مصر؟ وانعكاسات التاريخ المصري على تطورات ثورة 25 يناير 2011؟ والآثار الاقتصادية لثورة 25 يناير 2011؟

وبناء على ذلك تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مؤداها، أن الآثار السلبية التي يعاني منها الاقتصاد المصري قد أثرت بشكل كبير على إتجاهات أحداث ثورة 25 يناير 2011م،

الأمر الذي نتج عنه سياسات اقتصادية غير مستقرة أدت إلى تراجع أداء الاقتصاد المصري بعد الثورة، وأجريت الدراسة باستخدام المنهج الإستنتاجي الإستنباطي ، مع الإعتماد على المنهج التاريخي. وكشفت نتائج البحث عن الآثار الاقتصادية السلبية المصاحبة لثورة 25يناير 2011م ومنها على سبيل المثال؛ أن شهد الاقتصاد المصري هزة عنيفة نتيجة تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2.5% ، وزيادة التضخم الاقتصادي حيث، ارتفاع الأسعار والسلع الغذائية حيث وصلت نسبة التضخم النقدي خلال عام 2011م 9.7% في حين وصل في عام 2012 إلى 11% ، وتراجعت الاستثمارات الأجنبية.

وبناء على ذلك أوصت الدراسة بضرورة تنفيذ المطالب الشعبية والتعامل معها على نحو جاد والسعي نحو تفهمها وتطبيقها، وذلك لأن استمرار فقدان الثقة بين السلطة التنفيذية والشعب تؤدي إلى إندلاع عصيان شعبي على المستوى العام.

5- دراسة علي ليلة :

بعنوان :المضامين الاجتماعية لثورة يناير ومطلب العدالة الاجتماعية [5]:

ينطلق هذا البحث من فكرة رئيسية وأساسية وهي أن العدالة مفهوم شامل ينطوي على جوانب اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، وبالتالي فإن المواطنة الحقيقية مرتبطة بالعدالة التوزيعية والتي بمقتضاها يحصل كل مواطن على الفرص التي تؤهله لمواطنته وبالتالي شعوره بالولاء والإنتماء.

والمتأمل لحالة الثورة المصرية في 25 يناير 2011م يجد أنها تنطوي على العديد من المضامين الاجتماعية التي شكلت النواة الأساسية لتعميق الثورة وانتشارها، ومن أهم هذه المضامين: تآكل الأخلاق وانهيار المجتمع، وتفكيك وانهيار عناصر بناء المجتمع وتردي الأوضاع الاقتصادية في المجتمع، وترى الدراسة أن كل هذه العوامل ساهمت في التأسيس للفكر الإحتجاجي الثوري وتشكيل الفاعل الثوري الذي يستهدف التغيير الجذري الشامل، وبناء على ذلك أكدت الدراسة أن تشكيل الحركات الإحتجاجية الشبابية والعمالية كشف النقاب عن العصابات النخبوية وأدى إلى ترهل بناء قوة الدولة، الأمر الذي ساهم في إندلاع

ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011م، إذ جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن وأصبح النظام السياسي فاقداً القدرة على التعامل مع هذا الغضب الشعبي، ومن ثم يمكن القول بأن الثورة المصرية هي بمثابة حصاد لدولة بائسة ومجتمع منهار ومترهل.

6- دراسة سمير نعيم أحمد

بعنوان: ثورة 25 يناير مستقبل الإنسان في مصر(6):

تنطلق هذه الدراسة من فكرة أساسية ورئيسية مؤداها؛ أن الثورات تمثل نقطة الإنطلاق من الواقع المرفوض إلى المستقبل المأمول والمرغوب، وأن الثورة تستهدف إحداث تغييرات جذرية شاملة في البناء الاجتماعي القائم بأنظمته المختلفة، وذلك بهدف تحقيق ظروف حياتية ومعيشية أفضل للجموع الغفيرة الثائرة على الطبقة الحاكمة، وأن ثمة إختلاف كبير فيما بين الثورة والتمرد والإنقلاب والحركات الإحتجاجية.

وبناء على ذلك فقد قدم الباحث تحليلاً لثورة 25 يناير 2011م ، حيث حاول الباحث الوقوف على الملامح العامة للواقع الاقتصادي الاجتماعي السياسي لمصر وذلك بهدف رصد الأسباب والعوامل الفاعلة في صياغة الثورة ، وأوضح أن النظام الاقتصادي المصري عشية الثورة هو نظام نهبوي فوضوي، وقد ترتب عليه العديد من الآثار والمصاحبات السلبية التي أدت إلى إندلاع الصراع الاجتماعي على مستوى الطبقة وداخل الطبقة ذاتها.

وأكدت الدراسة أن ثورة يناير تعد ثورة شعبية عارمة لا يقتصر على فئة أو طبقة معينة وهذا هو سر فاعليتها وقوتها وحدودها، وأوضحت الدراسة فيما يتعلق بمستقبل الإنسان في مصر بعد الثورة بأن الإنسان المصري سيقع في دائرة الصراع الدائر بين قوى الثورة والثورة المضادة لها ولكن الحق يقال بأن إسقاط النظام الإستبدادي الإنتهازي النهبوي الفوضوي ومحاولة إقامة نظام جديد يراعي أهداف الثورة وتطلعاتها من شأنه أن يضع مصر على خارطة طريق المستقبل الذي يتسم بالتقدم والرفاهية والقضاء على العوز والحرمان والتفاوت والظلم والإستبداد ومن ثم تحقق الرفاهية ونوعية الحياة وجودتها.

7- دراسة: صالح سليمان:

بعنوان: دور الفيس بوك فى إندلاع الثورة المصرية – دراسة سوسيولوجية لموقع :

"كلنا خالد سعيد"[7] :

سعت الدراسة للتعرف على دور الفيس بوك فى ثورة 25 يناير وذلك من خلال التركيز على أحد المواقع المهمة التي ظهرت في 10 يونيو 2010، وهو موقع كلنا خالد سعيد، كما سعت إلى التعرف على آليات استخدام هذا الموقع في المرحلة التي سبقت الثورة المصرية بما يكشف عن دور هذه المواقع في التأسيس لقيام الثورة ثم إندلاعها، وقام الباحث باستخدام تحليل مضمون كل ما ينشر على الموقع خلال الفترة منذ إنشائه وحتى قيام الثورة.

وتوصلت الدراسة إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي ورغم أهميتها إلا أن الفيسبوك وغيره لا يمكن أن يكون هو السبب في إندلاع ثورات الربيع العربى، بما فيها الثورة المصرية، بقدر ما يمكن القول أن استخدام هذه الوسائط قد ساعد وحفز على التسريع باندلاع هذه الثورات، وأثراها بعناصر قوة جديدة وغير مسبوقة في تاريخ الثورات البشرية.

8- **دراسة محمد فرج :**

بعنوان: المقدمات السياسية لثورة 25 يناير في مصر والأسباب والتراكمات في 25 يناير مباحث وشهادات (8):

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف على التراكمات التي أدت إلى إندلاع ثورة 25 يناير خاصة التراكمات السياسية، ومن ثم قام الباحث بتقسيم مقدمات ثورة يناير إلى نوعين أساسيين هما:- المقدمات السياسية للثورة، والمقدمات الحركية للثورة.

وتنطوي المقدمات السياسية على العديد من المؤشرات التي ساهمت في صنع التراكمات الكمية ومهدت الطريق لحدوث تحولات نوعية ثورية ومن هذه المقدمات السياسية:

- السياسات العربية لنظام مبارك حيث الخروج من خندق النضال الوطني وتدهور دور مصر العربي .

- السياسات الاقتصادية وسيطرة رأسمالية المحاسيب على السلطة والثورة الأمر الذي ساهم في إنتاج ثالوث الفقر والبطالة والفساد.

-الإستبداد السياسي ومحاصرة العمل السياسي ونزع السياسة من المجتمع وسيادة الدولة البوليسية.

وتري الدراسة كل هذه التراكمات ساهمت في إنتشار حالة من السخط العام والغضب، وساهمت في صناعة مقدمات حركية للثورة تمثلت في ظهور العديد من الحركات الاجتماعية والمناهضة لنظام الحكم وسياساته الإستبدادية القهرية الإستغلالية، كظهور حركة 20مارس للتغيير عام 2003م، ومحاولة تكوين حركة اجتماعية تحت شعار (كفاية طوارئ) وظهرت حملة شعبية أخرى في عام 2004م تحت شعار (الحملة الشعبية من أجل التغيير)، وحركة كفاية.

وأخيراً تناول الباحث المعضلات السياسية لثورة يناير، وذلك إنطلاقاً من أن كل ثورة تنطوي على عمليتين أساسيتين هما الهدم والبناء، وفي النهاية يؤكد الباحث أن ثورة يناير هي ثلاث ثورات، ثورة سياسية من أجل تغيير النظام السياسي وثورة اجتماعية من أجل تغيير نظام القيم، وثورة ثقافية من أجل تغيير نظام التفكير السائد.

**** الدراسات الأجنبية:***

9- دراسة:Ahmad M. Shehabat

بعنوان الثورات العربية التحقيق في شبكات التواصل الاجتماعي خلال موجات الإنتفاضات السياسية المصرية التي تحدث بين 2011 و2012و2013 [9]:

تبحث هذه الدراسة في دور شبكات التواصل الاجتماعي (مثل Facebook وTwitterوYouTube) في التيسير السياسي والتعبئة وخلق فضاء عام عربي جديد، وتتسأل عما إذا كان ثورات الربيع كانت ستحدث في غياب شبكات التواصل الاجتماعي؟

وارتكز التحليل بشكل خاص على مصر، وكيف عملت هذه الشبكات كمحفز وأداة للتعبئة والحشد ضد الأنظمة في مصر؟ وكيف تغير دور شبكات التواصل الاجتماعي خلال الإنتفاضات المصرية في 2011 و2012و2013 ؟ كما عالجت الدراسة مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهى:

- إلى أي مدى ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي؟
- ما هي الطرق التي عملت بها شبكات التواصل الاجتماعي كمحفز للتعبئة السياسية؟

– هل حولت وسائل التواصل الاجتماعي ميزان القوى من حكومات الولايات المتحدة إلى أشخاص بعينهم؟

واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة للإجابة على هذه التساؤلات، وتم تطبيق ذلك في مصر ما بين عامي 2011 و2013.

10- دراسة: Allmann, Kira

بعنوان: ثورة كل يوم: التنقل والتكنولوجيا والمقاومة بعد الربيع العربي في مصر[10]:

تحاول هذه الدراسة التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في الثورة المصرية عام 2011، مما دفع الكثيرين إلى تسميتها "ثورة وسائل التواصل الاجتماعي"،حيث ساهمت تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بطرق دقيقة في تهيئة الشروط المسبقة للثورة ولعبت دوراً معقداً ومتكاملاً في تنفيذها، وأوضحت الدراسة العلاقة بين تقنيات الإتصالات والثورة والمقاومة من خلال استكشاف كيف تمكنت تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من الحشد والتعبئة لأفراد المجتمع.

وتوصلت الدراسة في نتائجها إلي أن تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بإمكانها أن تشكل شكلاً من أشكال المقاومة الضمنية للنظام، وتستكشف الدراسة كيف ساهم التنقل عبر الأبعاد في التحولات المكانية والاجتماعية والسياسية العميقة في مصر بعد الثورة، بدءاً من دراسة كيف خلقت وسائل التنقل بواسطة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وعياً مكانياً جديداً للمتظاهرين المشاركين في العمل السياسي المباشر العلني، وتستكشف الدراسة كيفية إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات للتنقل عبر الأبعاد في مواجهة حظر التجول المفروض لقمع سياسات الشوارع.

11- دراسة:Shinta Puspitasari

بعنوان الربيع العربي: دراسة حالة للثورة المصرية ([11])

الهدف من هذه الدراسة هو فحص الثورة المصرية وكيف أدت إلى نهاية نظام ديكتاتوري استمر لسنوات عديدة، واعتمدت الدراسة على التحليل النوعي للثورة المصرية باستخدام المجلات والكتب والتقارير الإخبارية والتعليقات وغيرها، حيث أتت الثورة المصرية بعد فترة طويلة اتسمت بالفقر والبطالة والإضطرابات السياسية، وبالتالي حدث فجوة واسعة بين

الأغنياء والفقراء، هذه ليست المرة الأولى للمصريين أن يثوروا ضد الحكومة، ولكن هذه هي المرة الأولى التي تجمعوا معاً للثورة ضد الحكومة والنظام في آن واحد.

وأوضحت الدراسة أن الربيع العربي أو الإنتفاضة العربية، بمثابة صدمة للمجتمع الدولي لأن مصر تعتبر واحدة من أقوى الدول عسكرياً في منطقة شمال إفريقيا، فأجمع الخبراء والمراقبون أن هذا الثورة من أكبر وأهم الأحداث منذ الحرب الباردة، كما أكدت الدراسة أن الثورة كان لها أهمية كبيرة في إعطاء فكرة للآخرين عن مكانة مصر وشعبها بين دول العالم، خاصة بين الدول ذات النظام القمعي في منطقة شمال إفريقيا، مما كان بمثابة صدمة للمجتمع العربي والمجتمع الدولي.

12- دراسة: Ethelb, Hamza Mehemed Ahmed

بعنوان: تأثير الفكر الإعلامي على ترجمة الأخبار: دراسة تبحث في كيفية تعامل وسائل الإعلام مع الربيع العربي: حالة مصر ما بعد الثورة [12]:

الهدف من هذه الدراسة هو استكشاف كيف يمكن للممارسات المؤسسية والأيديولوجية لوسائل الإعلام الإخبارية أن تؤثر على ترجمة المقالات الإخبارية من خلال التركيز على التمثيلات الأيديولوجية في الخطاب الإعلامي، كما يختبر الفرضية القائلة بأن الأيديولوجيات المخفية في نصوص الأخبار يتم تغييرها أو إعادة تقديمها (أو الحفاظ عليها) عند ترجمتها إلى نص أو هدف آخر، مع مراعاة الممارسات الاجتماعية والثقافية التي تتبعها المؤسسات الإخبارية، واستعانت الدراسة بنموذج تحليل الخطاب النقدي لتحليل قضايا النص من 63 مقالاً إخبارياً تم جمعها من موقعي الجزيرة والعربية تحت موضوعين (مرسي – السيسي والإحتجاج) لتحديد التمثيلات والتغييرات النصية والأيديولوجية والمؤسسية.

وتعزز الدراسة فهمنا لدور المترجمين الذين يعملون في المؤسسات التي تحركها الأيديولوجية،حيث ترى أنه من الممكن لمترجم الأخبار إجراء تعديلات طفيفة أو كبيرة على قضية إخبارية قيد الترجمة، بغرض إعادة توجيه رسالتهم أو تركيز النص أيديولوجياً، وتؤكد الدراسة أن السياسات التحريرية للمؤسسات الإخبارية تعمل كعوامل اجتماعية وسياسية للحفاظ على السلطة الحالية أو اغتصابها من خلال ممارسات الترجمة.

13- دراسة:Suayip Turan

بعنوان دور الفاعلين العالميين في فشل الإنتقال الديمقراطي في مصر [13]:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى بيان دور الفاعلين العالميين في فشل التحول إلى الديمقراطية في مصر، وتقييم التأثير السياسي السلبي للدول القوية على مصر،حيث كان للجهات الفاعلة العالمية أدوار حاسمة في استمرار النظام الإستبدادي في مصر، وتوصلت الدراسة إلى أن الحركات الاجتماعية والإنتفاضة الشعبية أثرت بشكل كبير على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشدة.

ويتضح من العرض السابق للتراث البحثي المتوفر حول أحدث 25 يناير في مصر ما يلي:

1- جاءت الدراسات المتنوعة بين أكثر من تخصص في مجال العلوم الإنسانية كعلم الاجتماع وعلم السياسة والإعلام.

2- تعددت المداخل النظرية التي تناولت الظاهرة بين الاتجاهات النظرية المحافظة والراديكالية مع تسليم غالبية الدراسات بأن ما حدث هو ثورة.

3- تنوعت المناهج والأدوات البحثية التي استخدمها الباحثين سواء الكمية أو الكيفية, وكذلك الميدانية والتحليلية.

4- على الرغم من توافر تراث بحثي كبير حول الظاهرة إلا أن غالبية الدراسات ركزت في تناولها على العوامل المؤدية للأحداث وتأثير الإعلام الجديد المتمثل في مواقع التواصل الاجتماعي في اندلاع الأحداث.

5- سلمت معظم الدراسات منذ البداية أن أحداث 25 يناير هى ثورة دون محاولة التحقق من المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الناتج عن الأحداث.

6- لذلك ترى الباحثة أن الدراسة الراهنة تأتي لسد فجوة معرفية موجودة بالفعل في مجال الدراسات السوسيولوجية حول ماهية ما حدث في 25 يناير 2011 في المجتمع المصري, وهل يمكن توصيفه بالثورة.

7- وما يزيد من أهمية الدراسة الراهنة أنها لن تعتمد في التعرف على المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأحداث 25 يناير على الدراسة التحليلية بل ستقوم بدراسة ميدانية

على بعض المثقفين المصريين الذين عايشوا الأحداث وشاركوا فيها ولديهم القدرة على توصيف ما حدث بدقة.

ثانياً: مشكلة البحث وأهدافه وتساؤلاته:

تسعي الدراسة الراهنة للتعرف على المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لما أصطلح على تسميته بثورة 25 يناير في مصر، وتأتي أهمية هذه الدراسة بأنها وعلى الرغم من وجود تراث بحثي كبير حول الظاهرة في علم الاجتماع، إلا أن كل منه لم يقف ليسأل هل ما حدث بالفعل يرقي لتوصيفه علمياً بالثورة ؟ لذلك تأتي الدراسة الراهنة، وبعد مرور ما يقرب من عقد من الزمان على أحداث ما يطلق عليه ثورة يناير، لتقديم محاولة لفهم ما حدث وتحديد مسماه بدقة، هل هو ثورة أم حدث لا يرقي لمستوي الثورة ؟

وتتبلور مشكلة البحث الراهنة من خلال تبني رؤية نظرية ترى أن الثورة هى إحداث تغيير جذري إيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية, وبناءً عليه فإذا لم تحقق الإنتفاضة الشعبية هذا التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع، فإن الحكم عليها كثورة يصبح محل شك، ويجب البحث عن توصيف آخر بعيداً عن مفهوم الثورة، ووفقاً لذلك يتبلور الهدف الرئيسي للدراسة الراهنة في التعرف على الدوافع المختلفة التي أفضت إلى أحداث 25 يناير في المجتمع المصري, والكشف عن المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، لما يطلق عليه ثورة يناير من أجل الحكم عليها هل هي ثورة، أم شيء آخر، ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية، على النحو التالي:

1- التعرف على الدوافع المؤدية لأحداث 25 يناير.
2- التعرف على المردود الاجتماعي لأحداث 25 يناير.
3- التعرف على المردود الاقتصادي لأحداث 25 يناير.
4- التعرف على المردود السياسي لأحداث 25 يناير.
5- التعرف على التوصيف الحقيقي للفعل الاجتماعي، الذي حدث في 25 يناير.

ووفقاً لهذه الأهداف يسعى البحث الراهن للإجابة على سؤال رئيسي هو:

ما الدوافع المختلفة التي أفضت إلى أحداث 25 يناير في المجتمع المصري؟ وما هو المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لهذه الأحداث؟ وهل ترقي لمستوي الثورة أم لا ؟

ويندرج تحت هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

1- ما الدوافع المؤدية لأحداث 25 يناير؟

2- ما المردود الاجتماعي لأحداث 25 يناير؟

3- ما المردود الاقتصادي لأحداث 25 يناير؟

4- ما المردود السياسي لأحداث 25 يناير؟

5- ما التوصيف الحقيقي للفعل الاجتماعي الذي حدث في 25 يناير؟

ثالثاً: مفاهيم الدراسة:

تعتبر المفاهيم هي إحدى أساسيات اللغة العلمية في أي من مجالات البحث العلمي المتنوعة، لذلك فسوف تقوم الباحثة بإلقاء الضوء على المفاهيم الأساسية للدراسة على النحو التالي:

1- مفهوم المردود الاجتماعي Social payoff:

تعددت التعريفات النظرية لمفهوم المردود الاجتماعي(14), وتذهب غالبية التعريفات إلى أن المردود الاجتماعي هو العائد من وراء السياسات الاجتماعية التي تنتهجها الحكومات على حياة المواطنين سواء بالسلب أو الإيجاب, وتعرف الباحثة في دراستها الراهنة المردود الاجتماعي إجرائياً بأنه:

" التغييرات التي طرأت على الأوضاع الاجتماعية للمصريين نتيجة أحداث 25 يناير 2011 ".

2- مفهوم المردود الاقتصادي Economic payoff:

تعددت التعريفات النظرية لمفهوم المردود الاقتصادي(15), وتذهب غالبية التعريفات إلى أن المردود الاقتصادي هو العائد من وراء السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومات على

حياة المواطنين سواء بالسلب أو الإيجاب, وتعرف الباحثة في دراستها الراهنة المردود الاقتصادي إجرائياً بأنه:

" التغييرات التي طرأت على الأوضاع الاقتصادية للمصريين نتيجة أحداث 25 يناير 2011 ".

3- مفهوم المردود السياسي Political payoff:

تعددت التعريفات النظرية لمفهوم المردود السياسي(16), وتذهب غالبية التعريفات إلى أن المردود السياسي هو العائد من وراء السياسات الديمقراطية التي تنتهجها الأنظمة الحاكمة على حياة المواطنين سواء بالسلب أو الإيجاب, وتعرف الباحثة في دراستها الراهنة المردود السياسي إجرائياً بأنه:

" التغييرات التي طرأت على الحالة الديمقراطية للمصريين نتيجة أحداث 25 يناير 2011 ".

4- مفهوم أحداث 25 يناير Events 25 of January:

تعددت التعريفات فيما يتعلق بأحداث 25 يناير(17), وتذهب جميعها إلى الدعوات التي قام بها الشباب للخروج والتظاهر في الشوارع والميادين مطالبين بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية, تلك المطالب التي لم يستجيب لها النظام السياسي فتطورت إلى الإعتصام والمطالبة برحيل الرئيس وحكومته وحل المؤسسات التشريعية وإسقاط الدستور, وتعرف الباحثة أحداث 25 يناير بأنها: " الفعل الاجتماعي الغاضب الذي قامت به الجماهير الشعبية المصرية بخروجها للتظاهر والإعتصام في الشوارع والميادين من أجل المطالبة بالتغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي."

5- مفهوم الثورة Revolution:

تعددت التعريفات النظرية للثورة واختلفت باختلاف التوجهات النظرية للعلماء والباحثين(18), وتذهب غالبية التعريفات ذات التوجه النظري الماركسي أن الثورة هى" إحداث تغيير جذري إيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية " وهو التعريف الذي سوف تلتزم به الباحثة في الدراسة الراهنة.

رابعاً: الإطار النظري للدراسة:

تدين سوسيولوجيا الثورات بالكثير في ريادتها لعلماء الاجتماع المحافظين والراديكاليين الكلاسيكيين والجدد, وقد كان الخلاف المركزي بين الباحثين ومنظري الثورات الاجتماعية هو ما يمكن أن تحدثه الثورات من تغيير اجتماعي واقتصادي وسياسي على بنية المجتمعات التي تحدث بها, وفي هذا الإطار تباعدت النظريات الاجتماعية في نهجها للثورة، عاكسة أصولها في مسارين مختلفين من الفكر الاجتماعي والسياسي، وهما النظريات المحافظة في طورها الكلاسيكي والحديث, ونظريات الصراع أو النظريات الراديكالية الكلاسيكية والحديثة, وقد شكلت بذلك مناهج مختلفة تماماً لقضية مشتركة، وهي وصف وتحليل الإستقرار المجتمعي وعدم الإستقرار.

ويُعد الاتجاه العضوي والوظيفي أشهر الإتجاهات النظرية في الأدبيات المحافظة الكلاسيكية ويكاد يكون موقفهم من التغيير والثورة محسوماً؛ ذلك أن المحافظين اهتموا اهتماماً كبيراً بالتنظيم الاجتماعي؛ فالثورة في نظرهم قد أدت إلى درب من دروب عدم التكامل الاجتماعي والأخلاقي, وقد نهج المحافظون نهجاً رومانسياً تشاؤمياً إزاء الأحداث التي ولدتها الثورة الصناعية والثورة الفرنسية, وتنعكس تلك الرومانسية في أنهم بالغوا في دور العاطفة والخيال محاولين إعادة إحياء الدين والشعر والفن، مع إهمال دور العقل في تنظيم المعرفة والمجتمع, وحاولوا البحث عن جذور النظم القائمة بدلاً من محاولة تغييرها وفق أسس عقلية، واهتموا بمفاهيم مثل الجماعة، والمجتمع المحلي، في مقابل إهمال للمفاهيم الخاصة بالنزعة الفردية والنزعة العقلية, ولم تقتصر هذه الروح الرومانسية علي الفلسفة بل امتدت لتظهر في مجالات كثيرة كالأدب، والفن، والموسيقي، والدين، والكل يهدف إلي تحرير العاطفة والخيال من القواعد والأشكال الصارمة التي فرضها فلاسفة عصر التنوير، وتبناها الثوار والليبراليون, حيث عارض الإتجاه المحافظ هذه الأفكار معارضة شديدة, ليس هذا فحسب, وإنما ناهض الإتجاه المحافظ الثورة واعتبر نزعة التحديث التي جاءت بها الثورة شراً أي أنه يهاجم كل ما تأتي به الثورة وتدافع عنه، في نفس الوقت يدافع عن كل شيء تهاجمه الثورة (19).

وكان بداية ظهور الإتجاهات الراديكالية مع نهاية القرن الثامن عشر, وبداية القرن التاسع عشر, حيث ظهرت الراديكالية تاريخياً بشكل مبكر مع الثورة الفرنسية والحركات المماثلة المُلهمة في دول أخرى, وعلى العكس من الإتجاهات المحافظة للسياسات الليبرالية التي كانت سائدة حينها، فقد بحثت الراديكالية عن الدعم السياسي لأجل «تغيير جذري» للنظم القائمة, وارتبطت أيضاً بالجمهورية، والقومية المدنية، وإلغاء الألقاب، والعقلانية، وإعادة توزيع الممتلكات، وحرية الصحافة, وخلال القرن التاسع عشر عَدَّ كثير من الراديكاليين الأوروبيين الثورة الفرنسية نموذجاً لهم، وسعوا بذلك لتأسيس جمهوريات في بلدانهم، وأصروا على أن الثورة فقط هي الكفيلة بإصلاح المجتمع. وكما اعتبر الراديكاليين الثورة الفرنسية نموذجاً لهم, فقد تمسك أيضاً الثوار بهذا الفكر واتخذوه دعامة لتقويض النظام القديم وبناء نظام جديد يمجد دور العقل ودور الفرد ويحلله من روابطه القرابية والاجتماعية والدينية, ويحمل مشعل الثورة لأولئك الذين يرون أن الأمل في إعادة بناء أوروبا والإنسانية لا يقوم على الدين وإنما يقوم على استخدام السند السياسي للمجتمع(20).

وتستهدف الحركات الثورية التي حمل لوائها الإتجاه الراديكالي تحقيق نوع من التحول الاجتماعي العلماني والثوري، وقد ظهرت هذه الحركات مع ظهور فكرة حقوق المواطنة العامة، جنباً إلى جنب مع مفاهيم المساواة والديمقراطية, وكان لهذه المفاهيم بعض الجذور العامة في العالم الكلاسيكي، ثم أخذت تكتسي بالطابع الحديث في بدايات القرن السابع عشر, وابتداء من أواخر القرن الثامن عشر فصاعداً بدأت هذه المفاهيم ترتبط على نحو منظم بالحركات التي تضغط لإحداث تجديد سياسي واجتماعي ثوري(21).

وتعد الماركسية خير ممثل للإتجاه الراديكالي, ذلك أن معظم الثورات الاجتماعية في القرن العشرين قد تأثرت بالفكر الماركسي أو استلهمت ذلك الفكر في أي صورة من صوره, وتختلف الماركسية عن أي مدخل نظري آخر في العلوم الاجتماعية في هذه الزاوية بالذات؛ فقد عملت كوسيط لإحداث حلقات متتابعة وبعيده المدى من التغيير الاجتماعي من خلال تكوين حركات اجتماعية معارضة.

وتعد الحركة الراديكالية الحديثة أو حركة تحرير علم الاجتماع والتي تفرع عنها اليسار الجديد بمثابة ظاهرة عالمية انتشرت في العالم كحركة اجتماعيه لها مجموعة متباينة من

الإتجاهات السياسية، وترتبط بالتغيرات والأحداث التي طرأت على البناء الثقافي والاجتماعي للمجتمع، وتؤكد قيم المساواة والحرية والجماعية والديمقراطية والكرامة والإبتكار, وتفادي كل ما يحط من شأن القيم الإنسانية وحرية المجتمع، وتتطلع إلى العلاقات الإنسانية الدافئة، بدلاً من النظام الرشيد في المهن البيروقراطية, ويحدوها الأمل في بناء مجتمع جديد وإذا كانت هذه الحركة قد ارتبطت بفكر ماركس الشاب، فإنها رفضت الجانب السياسي في الماركسية التاريخية، وبدلاً من أن تستمد تأييدها من الطبقة العاملة استمدته من نمو دولة الرفاهية ومن فئات اجتماعية مثل الطلاب والسود والمغتربين وبعض الأغنياء والفنانين، وغيرهم من الفئات التي تنادي بالتغيير الاجتماعي، ويهتم بنقد الأوضاع الداخلية والسياسات القومية الخارجية والرسمية، والسلطة والتدرج والإمتثال للقيم (22).

وقد مر التنظير للثورات بعدة مراحل من التطور على مدار عدة أجيال؛ فكان منظرو الجيل الأول–على الرغم من تطويرهم للعديد من الرؤى التي لا تزال مفيدة للباحثين في مجال الثورات– وصفيون بشكل أساسي في نهجهم, لقد سعوا إلى تحديد المراحل الرئيسية للعملية الثورية أو لوصف التغيرات الاجتماعية والديموغرافية التي أحدثتها الثورات, لكن تحليلاتهم كانت تفتقر إلى الأسس النظرية القوية, مثل هذه النظريات حول أسباب الثورات التي تم استخدامها كانت عموماً مجموعة انتقائية من المخططات النفسية المنطقية ضعيفة التحديد مثل, علم نفس الغوغاء (LeBon)، وانهيار "العادات الاجتماعية" (Ellwood)، أو "قمع الإحتياجات الغريزية الأساسية"، في المقابل، سعى محللو الجيل الثاني إلى تطوير نظريات صريحة حول سبب حدوث المواقف الثورية ومتى تنشأ، على أساس نظريات متطورة إلى حد ما للسلوك الاجتماعي مستمدة من علم النفس وعلم الاجتماع والعلوم السياسية، وتتمثل أعمال الجيل الثاني من المنظرين, وفقاً للتقاليد النظرية الثلاثة التي اعتمدوا عليها في:(التحليلات القائمة على علم النفس المعرفي, ونظرية العدوان, ونظرية الإحباط) وقد رأى هؤلاء المنظرون جذور الثورة في الحالة الذهنية للجماهير, لقد اعتبروا أن الثورات محتملة فقط عندما تدخل الجماهير في حالة معرفية من "الإحباط" أو "الحرمان" بالنسبة إلى مجموعة من الأهداف, وتنوعت المصادر المقترحة لهذا الإحباط أو الحرمان النسبي، وتضمنت التأثيرات طويلة المدى للتحديث والتحضر (Feierabend) ، والإنتكاسات الاقتصادية

قصيرة المدى (Davies)، والإغلاق المنهجي للفرص السياسية أو الاقتصادية لمجموعات عرقية أو اقتصادية مختارة (Gurr). واتفق الآباء المؤسسين على أن العامل الأساسي المحدد في الوضع الثوري هو الإحباط المنتشر من البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحالية، وأن المهمة الأساسية لنظرية الثورات هي الكشف عن أنماط الأحداث التي تسببت في هذا الإحباط, والتأثير على هذه المواقف المعرفية، ومن ممثلي هذا الإتجاه المحافظين الجدد ومنهم جونسون, والماركسيين الكلاسيكيين؛ ومنهم أيضاً لينين, وجرامشي, وتروتسكي, وغيرهم(23).

نلاحظ إذن أن تحليلات الجيل الأول والثاني من المنظرين للثورات قد انصبت على تحديد الأسباب المؤدية إلى حدوث الثورات, ووصف وتفسير أحداثها, وتأثيرها على النسق الاجتماعي، بينما الجيل الثالث من المنظرين ركز اهتمامه على تحديد أسباب الثورات, ووصف أحداثها ورصد نتائجها، ومن هنا كانت إسهامات منظرو الجيل الثالث أكثر اكتمالاً في تقديم تحليل وتفسير شامل للثورات؛ أسبابها, أحداثها, ونتائجها، ويُمثل الجيل الثالث من المنظرين للثورات الماركسيين الجدد أو الراديكاليين الجدد؛ أولئك الذين قاموا في القرن العشرين إما بتطعيم مفاهيم لينين الإستراتيجية في التحليل الطبقي لشرح حدوث الثورات حيث كانت غير متوقعة، أو سعوا إلى تطوير نماذج للوعي الطبقي يمكن أن تفسر عدم حدوث الثورات الإشتراكية في الغرب الصناعي على الرغم من تكرار الأزمات الاقتصادية التي ميزت تاريخ الرأسمالية (24).

– وسوف تعتمد الباحثة في دراستها الراهنة على الرؤى النظرية للماركسيين الجدد الذين يقومون بتحليل وتفسير شامل للثورات من حيث تحديد أسبابها, ووصف أحداثها, ورصد نتائجها, لذلك لن تحكم على أحداث 25 يناير من خلال أسبابها وأحداثها فقط لأن الأسباب والأحداث قد تتشابه مع مفاهيم أخرى غير مفهوم الثورة, بل ستركز على رصد النتائج المتمثلة في المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للأحداث فإذا كان المردود تغيير جذري إيجابي فهى ثورة وإن لم يكن كذلك فسوف نبحث عن التوصيف الحقيقي لها.

خامساً: الإجراءات المنهجية للدراسة :

1- نوع الدراسة:

تندرج الدراسة الراهنة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية في علم الاجتماع، والتي تسعي للكشف عن المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأحداث 25 يناير 2011 في المجتمع المصري من أجل توصيفها علمياً بشكل دقيق، وتعتمد الباحثة على دراسة حالة لعدد 5 مفردات بحثية من المثقفين المصريين، وسوف يتم استخدام أساليب التحليل الكيفي، والتي تعد الأكثر ملائمة لمثل هذه النوعية من البحوث والدراسات.

2- **أساليب جمع البيانات:**

اعتمد الباحثة على دليل دراسة حالة تم تطبيقه على حالات الدراسة، من خلال مقابلات مفتوحة متعمقة مع بعض المثقفين المصريين, وقد راعت الباحثة أن يكون المثقفين من الملتزمين بقضايا المجتمع المصري، والملمين بمجريات ما حدث بداخله، وما أفضت إليها أحداث 25 يناير 2011.

وفي إطار المنهجية الكيفية، قامت الباحثة بتصميم دليل دراسة حالة تمت من خلاله ترجمة التساؤلات الفرعية للدراسة – التي ذكرناها سلفاً– حيث تم تحويلها إلى مؤشرات قابلة للقياس عبر مجموعة من الأسئلة التي تغطي كل التساؤلات لتقيس كل من:

- الخصائص الاجتماعية للمستجيبين.
- الدوافع المؤدية لأحداث 25 يناير.
- المردود الاجتماعي لأحداث 25 يناير.
- المردود الاقتصادي لأحداث 25 يناير.
- المردود السياسي لأحداث 25 يناير.
- توصيف ما حدث في 25 يناير.

3- **تصميم دليل دراسة الحالة:**

قامت الباحثة بتصميم دليل دراسة الحالة، يتكون من أربعة محاور هى:

- محور الخصائص الاجتماعية للمبحوثين.

- محور دوافع وأسباب الحراك الجماهيري.
- محور المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للحراك.
- محور توصيف ما حدث من حراك.

وبالإجمال اشتمل دليل دراسة الحالة على 17 سؤال مفتوح.

4- خصائص حالات الدراسة:

يوضح الجدول التالي الخصائص الرئيسية لحالات الدراسة

الحالة	النوع	العمر	الحالة التعليمية	المهنة	الإنتماء السياسي
1-	**ذكر**	**38**	**جامعي**	**صحفي**	**يساري**
2-	**ذكر**	**54**	**جامعي**	**كاتب ومحامي**	**يساري**
3-	**ذكر**	**41**	**جامعي**	**إعلامي**	**قومي ناصري**
4-	**ذكر**	**28**	**جامعي**	**كاتب ومهندس**	**قومي ناصري**
5-	**ذكر**	**35**	**جامعي**	**صحفي نائب برلمان**	**قومي ناصري**

يتضح من الجدول السابق أن كل حالات الدراسة من الذكور وهو ما يمكن تفسيره في ضوء أن النخبة السياسية المهتمة بالشأن العام غالبيتها من الذكور, وفيما يخص متغير العمر تراوحت الأعمار بين 28 و54 وهو ما يعني غلبة الطبيعة الشابة على حالات الدراسة لأنهم الأكثر مشاركة في أحداث يناير, وجاء متغير التعليم ليؤكد أن كل الحالات من حملة المؤهلات العليا وهو أمر طبيعي بالنسبة للنخبة السياسية, وجاءت المهن فكرية وثقافية حيث شكلت الكتابة والصحافة والإعلام مهن كل الحالات, وأخيراً جاء الإنتماء السياسي يساري وناصري وهى من الإنتماءات التي كانت معارضة للنظام الحاكم قبل أحداث 25 يناير.

سادساً: نتائج الدراسة:

1- دوافع أحداث 25 يناير:

لقد تنوعت الدوافع والأسباب المؤدية لأحداث 25 يناير، من وجهة نظر حالات الدراسة، لكن ظل العامل السياسي هو الأبرز يليه العاملين الاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا الإطار تشير الحالة رقم (1) "أن عصر مبارك تميز بالديكتاتورية والفساد، فلم يعرف جيلي (جيل

يناير) رئيساً سوى مبارك، ولم نسمع عن تداول السلطة سوى في الكتب، وكان الشعور الذي ينتاب الجميع أن الدولة وشعبها ومقدراتها ملك الرئيس وأسرته وقيادات الحزب الحاكم، ولم يكن مسموحاً لحزب آخر التواجد على الساحة سواه، فعدم وجود حياة سياسية حقيقية راكم من حالة الغضب، ومع صعود شلة التوريث ذات التوجه النيوليبرالي تفاقمت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وتبلورت حالة الغضب في إضراب العمال في غزل المحلة 2006، ثم نزلت من المصانع إلى الشارع في 2008، وكانت بروفة لأحداث 25 يناير 2011" ، وتؤكد الحالة رقم (2) "أن العوامل السياسية كانت جاهزة بقوة في صياغة الغضب الشعبي، حيث وصلت الأمور إلى مرحلة التبجح في خلق حالة إنسداد سياسي قاسية وصلبة والتباهي بها بعد الإزاحات التي قام بها أمين تنظيم الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في تزوير الإنتخابات البرلمانية 2010، وفي نفس الوقت كانت الأوضاع الاقتصادية ملبية لتعليمات صندوق النقد الدولي، وبيع شركات ومصانع القطاع العام، وطرد العمال والفلاحين من مصانعهم وأراضيهم، كل ذلك راكم الغضب داخل النفوس، إلى جانب ممارسات الداخلية في مراكز وأقسام الشرطة، مما مهد لغضبة شعبية عارمة وحراك كبير" ، وأشارت الحالة رقم (3) "أن العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية تداخلت وساهمت في الحراك، لكن إنسداد أفق التداول السلمي للسلطة كان الأهم والأبرز مع إنطلاق مشروع التوريث" ، وتشير الحالة رقم (4) "أن الوضع الاقتصادي هو المحرك الأول للحراك، لذلك جاء في مقدمة الشعار الرئيسي (عيش– حرية– عدالة اجتماعية)"، وتؤكد الحالة رقم (5) "أن احتكار الحزب الوطني للحكم لمدة طويلة، ومحاولة توريث الحكم وتزوير الإنتخابات والفساد السياسي كانت في المقدمة يليها الفساد المالي والمحسوبية والواسطة وإرتفاع معدل البطالة".

يتضح من العرض السابق أن غالبية حالات الدراسة أعطت أولوية للعامل السياسي في إندلاع أحداث 25 يناير 2011 في مصر، فاحتكار الحزب الحاكم للسلطة، وتزوير الإنتخابات، ومحاولة التوريث، وغياب تداول السلطة كانت أبرز الوقائع السياسية الممهدة للأحداث، هذا إلى جانب العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى انتشار حركات إحتجاجية على مدار الخمس سنوات الأخيرة قبل إندلاع أحداث يناير.

وعلى الرغم من تقديم حالات الدراسة للعوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية باعتبارها عوامل مؤثرة في تأجيج الغضب، إلا أنها أعطت الوزن النسبي الأكبر في اندلاع الأحداث وتأجيجها إلى العوامل الخارجية الإقليمية والدولية، حيث تشير الحالة رقم (1) "أن الوزن النسبي للعوامل الخارجية أكثر بكثير، فالمحرك الرئيسي للشارع كان جماعة الإخوان المسلمين الإرهابية المدعومة إقليمياً ودولياً، والتي اختطفت الحراك لصالح مشروعها وتنظيمها الدولي، الذي يتبناه المحور التركي– القطري، المنفذ لأجندة الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما"، وتؤكد الحالة رقم (2) "أن السفارة الأمريكية في الأيام الثمانية عشر أنفقت 40 مليون دولار على إنجاز البقاء والحشد الجماهيري، من إعاشة ونقل الجماهير والصوتيات والإضاءة والقادة الميدانيين، وانحرفت البوصلة من مطالب اقتصادية واجتماعية إلى ما أنتج تخلي مبارك عن الحكم"، وأشارت الحالة رقم (3) "لا يمكن إغفال الخطة الأمريكية لإعادة تشكيل العالم العربي والتي بدأت بغزو العراق عام 2003، وتتابعت خطواتها حتى وصلنا لإندلاع إنتفاضة تونس في أواخر عام 2010، وما لحقها من الانتفاضة الشعبية المصرية في بداية عام 2011، ثم الإنتفاضات الشعبية الأخرى في العالم العربي، لذلك نرى أن العالم الخارجي كان له نصيب الأسد في إسقاط رؤوس النظم الحاكمة"، وتشير الحالة رقم (4) "أن العامل الدولي لعب دوراً هاماً في الإطاحة بنظم الحكم في محاولة للإنحياز للحراك الشعبي" ، وتؤكد الحالة رقم (5) "أن الوزن النسبي للعوامل الخارجية يصل إلى 70% مقابل 30% للعوامل الداخلية".

ويتضح من العرض السابق أنه على الرغم من إعتراف حالات الدراسة بوجود عوامل داخلية موضوعية تمثلت في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية التي راكمت الغضب في صدور ملايين المصريين، إلا أن العوامل الخارجية متمثلة في المؤامرة الأمريكية –المعروفة بمشروع الشرق الأوسط الكبير أو الجديد الذي تشكل فيه مصر الجائزة الكبرى– لعب الدور الأبرز في دعم الحراك واستمراره حتى الإطاحة بحسني مبارك وحكومته من سدة الحكم، وتمكين جماعة الإخوان المسلمين الموالية للمشروع الغربي.

2- المردود الاجتماعي لأحداث 25 يناير:

وفي محاولة التعرف على التغيرات الاجتماعية الناتجة عن أحداث 25 يناير أكدت الحالة رقم (1) "أن إختطاف الحراك الجماهيري من قبل جماعة الإخوان عطل هدف العدالة الاجتماعية، وظلت الأوضاع كما هي في ظل وطن مختطف ودولة مهددة وهوية مسلوبة"، وتشير الحالة رقم (2) "نستطيع أن ندعي أن الناتج الاجتماعي من الخروج في يناير لم تتحصله الطبقات الاجتماعية الفقيرة والمتحصل دون الحد الأدنى المطلوب، فهناك عنف في تسعير الخدمات في ظل تدني الأجور بما لا يحقق مستوى معيشي نبتغيه لشعب يستحق"، وأشارت الحالة رقم (3) "أن التغيرات الاجتماعية لم تكن في صالح الطبقات الوسطى والدنيا"، وتؤكد الحالة رقم (4) "أن المجتمع عصفت به تغيرات اجتماعية جمة، كان على رأسها تلاشي الطبقة الوسطى، وظهور أجيال جديدة لا تنتمي لعادات وتقاليد المجتمع بعد الإنغلاق الذي استمر لسنوات، هذا إلى جانب معاناة الأقليات من الإضطهاد مما دفع البعض للهجرة"، وتشير الحالة رقم (5) "أن الأوضاع الطبقية ظلت كما هى بل تدهورت أحوال الطبقة الوسطى عن الوضع في ظل حكم مبارك".

وفيما يتعلق بتقييم حالات الدراسة للتغيرات الاجتماعية التي أحدثتها 25 يناير ، فقد أشارت الحالة رقم (1) "أن التغيرات الاجتماعية سلبية ولا تتناسب مع التضحيات التي قدمها الشعب قبل وبعد أحداث 25 يناير"، وتؤكد الحالة رقم (2) "التغيرات الاجتماعية سلبية، فلم يتحقق حد أدنى من العدالة الاجتماعية، ومازالت البنية الطبقية بها إستقطاب شديد"، وتشير الحالة رقم (3) "أن التغيرات الاجتماعية سلبية، بسبب إستيلاء جماعة الإخوان على الحكم وتعطيل أي تحول إيجابي"، وتؤكد الحالة رقم (4) "أن التغيير سلبي لتلاشي الطبقة الوسطى وهى عصب المجتمع، وزادت معدلات الجريمة"، وأشارت الحالة رقم (5) "أن الأحوال الاجتماعية ساءت عن عصر مبارك".

ويتضح من العرض السابق أن المردود الاجتماعي لأحداث 25 يناير قد كان سلبياً، فالتغيرات الاجتماعية لم تكن في صالح الطبقة الوسطى والطبقات الفقيرة بل بالعكس، فقد تضررت مصالح هذه الطبقات بشكل أكبر مما كانت عليه في ظل حكم مبارك، وبذلك تكون التحولات الاجتماعية التي شهدتها مصر في أعقاب أحداث 25 يناير 2011 قد أضرت

بمصالح الغالبية العظمى من المصريين الذين خرجوا في يناير من أجل إحداث تغيير إيجابي في أوضاعهم الاجتماعية، وكان مطلب العدالة الاجتماعية في مقدمة مطالبهم ذات الأولوية.

3- المردود الاقتصادي لأحداث 25 يناير:

وفي محاولة التعرف على التغيرات الاقتصادية الناتجة عن أحداث 25 يناير أكدت الحالة رقم (1) "أن هناك تغيرات اقتصادية كبيرة حدثت بسبب الإصلاح الاقتصادي المنفذ بشروط صندوق النقد الدولي، حيث اتخذت السلطة إجراءات اقتصادية قاسية للغاية كان أهمها رفع الدعم، وتحرير سعر الصرف، مما أثر على القدرة الشرائية للمواطنين، وكذلك على أوضاعهم الاقتصادية"، وتشير الحالة رقم (2) " لقد لجم الإنصياع لروشتة صندوق النقد الدولي القدرة على التعافي الاقتصادي، إن ما يهم الجماهير ليس التغيرات الدفترية وإنما ترجمة ذلك إلى سلع وخدمات ومستوى معيشي وهذا لم يحدث، ومازالت هناك زيادة جديدة في من يدخلون تحت خط الفقر، إن تحرير سعر الصرف أحدث صدمة لازالت آثارها العنيفة على دخول الفقراء وقدرتهم على الشراء لأساسيات المعيشة"، وأشارت الحالة رقم (3) "لقد نتج عن الحراك الإسراع في تحول الاقتصاد نحو مزيد من التحرر الرأسمالي، وارتفاع أسعار كل الخدمات والسلع بصورة مضاعفة عدة مرات كما كانت عليه قبل أحداث يناير 2011، فزيادة تكاليف المعيشة بصورة فادحة تؤثر على الطبقات المتوسطة والفقيرة"، وتؤكد الحالة رقم (4) "لقد ترتب على الحراك تردي الوضع الاقتصادي في البلاد وانهيار العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، مما أدى لزيادة الأعباء على المواطنين ووقوع الملايين منهم تحت خط الفقر"، وتشير الحالة رقم (5) "إلى إرتفاع أسعار الخدمات، وتعويم العملة المحلية، وإرتفاع سعر الدولار، وإرتفاع معدل التضخم والدين الداخلي، وهو ما انعكس على الحاجات الأساسية الملحة للمصريين كفاتورة الغذاء والكساء والدواء، وفاتورة الخدمات كالمياه والكهرباء والصحة والتعليم، والتي لم تعد تلبي الحد الأدنى لهم".

وفيما يتعلق بتقييم حالات الدراسة للتغيرات الاقتصادية التي أحدثتها 25 يناير فقد أشارت الحالة رقم (1) "أن السلطة ترى أنه لا بديل عن إجراءات الإصلاح لوجود حالة تشوه في الاقتصاد المصري، لكن المواطن الذي قام بالحراك يلعن الآن حراكه الذي أدى إلى مزيد

من المعاناة على مستوى معيشته"، وتؤكد الحالة رقم (2) " أن التغيرات سلبية مادام هناك إستمرار في رفع تسعيرة مكونات حزمة الخدمات وسلة الغذاء التي تؤدي إلى مزيد من الإفقار للمصريين"، وتشير الحالة رقم (3) "أن دعاة الرأسمالية يرون هذه التغيرات إيجابية، أما الغالبية الشعبية التي قامت بالحراك فترى أنها سلبية، كلاً يراها من حيث موقعه الطبقي ومصالحه"، وترى الحالة رقم (4) "أن التغيرات سلبية بالتأكيد، فملايين المصريين أصبحوا تحت خط الفقر"، وتشير الحالة رقم (5) " أن التغيرات الاقتصادية سلبية لأنها ضاعفت من معاناة الطبقات الوسطى والفقيرة التي خرجت في يناير تنادي بالعيش الكريم".

ويتضح من العرض السابق أن المردود الاقتصادي لأحداث 25 يناير من منظور حالات الدراسة كان سلبياً، فالأوضاع الاقتصادية للغالبية العظمى من المصريين، قد تراجعت عما كانت عليه قبل أحداث يناير 2011، فعمليات الإصلاح الاقتصادي وفقاً لروشتة صندوق النقد الدولي عمقت من معاناة الطبقات الوسطى والدنيا داخل المجتمع، خاصة على مستوى توفير الإحتياجات الأساسية، وإن كانت السلطة ترى أن هذا هو الطريق الوحيد للخروج من الأزمة الاقتصادية، يرى المواطن أنه الوحيد الذي يدفع الفاتورة، ذلك لأن الطبقات العليا لا تعاني بأي شكل على مستوى إحتياجاتها الأساسية نتيجة عمليات وإجراءات الإصلاح الاقتصادي.

4- المردود السياسي لأحداث 25 يناير:

وفي محاولة التعرف على التغيرات السياسية الناتجة عن أحداث 25 يناير أكدت الحالة رقم (1) "لقد حدثت تغيرات سياسية لدرجة أنه لم تعد هناك سياسة في مصر، فقد وصلنا في لحظة إلى فوضى كانت مبرراً لتجفيف الحياة السياسية، لدرجة جعلت (الهامش الديمقراطي) الذي كان يوجد في عهد مبارك حلماً ومطلباً"، وتشير الحالة رقم (2) "لقد تم تجريف الحياة السياسية، ولم يعد هناك عمل سياسي حزبي، فالأحزاب السياسية وحدها هى الوسيلة للعمل السياسي في كل الأوطان التي تقدمت خارطة العالم وأرتقت شعوبها"، وتؤكد الحالة رقم (3) "أن الحراك أحدث فوضى وإنهيار لهيبة الدولة ومؤسساتها، حيث صعد الإخوان لسدة الحكم، وفرضوا مشروعهم السياسي، وبعد إفشال مشروعهم تم تجميد العمل السياسي الحقيقي، لإعادة السيطرة على مفاصل الحكم والسلطة"، وتشير الحالة رقم (4) "أن التغيرات السياسية

تمثلت في رحيل نظام الحزب الوطني الحاكم، وكنا نأمل في حياة حزبية تعددية، لكن للأسف ملفات الحرية العامة والتحول الديمقراطي والحزبي لم ينجز منها شيء" ، وأشارت الحالة رقم (5) "أن التغيرات السياسية كانت واضحة، حيث تغير رئيس الدولة مرتين، وتم إطلاق حرية تكوين الأحزاب، واعتماد نظام القوائم في الانتخابات العامة".

وفيما يتعلق بتقييم حالات الدراسة للتغيرات السياسية التي أحدثتها 25 يناير فقد أشارت الحالة رقم (1) "أن التغيرات سلبية، حيث رأينا الصحافة لم تعد حرة وتخضع للرقيب، وكذلك الإعلام، والدستور تم تعديله لصالح بقاء الرئيس في السلطة، ويتم صناعة نخبة جديدة سواء من الشباب أو السياسيين أو الإعلاميين في تقديري غير جديرة بمواقعها، ولم تقدم سوى تملق السلطة، وتراجعت قضايا الحريات والديمقراطية تماماً"، وتؤكد الحالة رقم (2) "التغيرات سلبية، فالمشهدية السياسية العقيمة تتصدر الآن باسم الأحزاب الجديدة، وغلق كل المطلات على الأحزاب السياسية الحقيقية، لنحصل على استنساخ سيئ ومشوه لتجربة حزبية تتم من خلالها مصادرة السياسة وتأميمها، وحاولت الأحزاب المؤلفة من دولاب الأرشيف السيئ للحزب الوطني الديمقراطي الذي أعتقد تم حله لتوزيع قطع الخمائر منه إلى هوجة حزبية لا تسمن ولا تغني في السياسة"، وأشارت الحالة رقم (3) "أن التغيرات كانت سلبية، يكفي صعود المشروع الإخواني إلى سدة الحكم، وحتى بعد فشله، والإطاحة به عدنا إلى وضع أسوأ مما كنا عليه في عهد مبارك"، وتشير الحالة رقم (4) "أن التغيرات السياسية سلبية، حيث عاد الحزب الوطني في ثوب جديد، وملف الحريات العامة والتحول الديمقراطي لم ينجز به الكثير حتى الآن"، وتؤكد الحالة رقم (5) "أنه على الرغم من تغيير رئيس الدولة وإطلاق حرية تكوين الأحزاب، والاعتماد على القوائم في الإنتخابات العامة، إلا أن هذا لا يعني تغييراً إيجابياً، فقد تم تعديل الدستور لإبقاء الرئيس، والحياة الحزبية تحولت إلى فوضى، وعاد الحزب الوطني للمشهد عبر حزب مستقبل وطن، والقوائم تحولت إلى قوائم مطلقة وليست نسبية، وهذا أسوأ شكل للقوائم في أي نظام انتخابي".

ويتضح من العرض السابق أن المردود السياسي لأحداث 25 يناير قد جاء سلبياً، فعلى الرغم من الإطاحة برأس النظام وحكومته، وحل مجلس الشعب والشورى، وإعداد دستور جديد للبلاد وحل الحزب الحاكم ، والإطاحة بالجماعة الإرهابية من سدة الحكم، إلا أن ذلك كله لم

ينتج عنه تقدماً ملموساً في تطور شكل الحياة السياسية، فمازالت ملفات الحريات العامة والتحول الديمقراطي راكدة، والحياة الحزبية الشكلية عادت من جديد، وعاد معها سيطرة حزب مستقبل وطن على المشهد برمته، مثلما كان الحزب الوطني, والمال السياسي أصبح سيد الموقف في كل الإنتخابات العامة، وهى مؤشرات سلبية من وجهة نظر حالات الدراسة.

5- توصيف ما حدث في 25 يناير 2011:

وفي محاولة توصيف الفعل الاجتماعي الذي حدث في 25 يناير 2011 أكدت الحالة رقم (1) "أن ما حدث في مصر في يناير كان انتفاضة لم ترقى إلى ثورة، فلم يكن هناك تنظيم ثوري ولا قيادة للإنتفاضة، وهو ما أدى إلى هزيمتها وإختطافها"، وتشير الحالة رقم (2) "ما حدث في يناير وما تلاه في يونيه وحسب ديباجة الدستور ثورتان، لكن وفقاً لماهية الثورة، فالنتائج تقول أنهما انتفاضتين شعبيتين لا أكثر، لأنهما لم ينتج عنهما تحقيق حلم المصريين في العيش والحرية والعدالة الاجتماعية"، وتؤكد الحالة رقم (3) "أنها إنتفاضة شعبية فشلت في تحقيق أهدافها واستغلها تنظيم الإخوان من أجل تحقيق مشروعه، وهى أقل من أن تكون ثورة وأكبر من أن توصف بالحراك"، وأشارت الحالة رقم (4) "أنها إنتفاضة بدون قائد وبدون برنامج سياسي واضح، نجحت في تحقيق مطلبها الرئيسي، وهو رحيل رأس النظام، فهى أكبر من هبة جماهيرية بكونها حققت شيء من أهدافها، لكنها لا ترقى للثورة بكل الأحوال"، وتؤكد الحالة رقم (5) "أنه حراك جماهيري أدى إلى بعض التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكنه لا يصل إلى نتائج الثورة".

وفيما يتعلق بتقييم حالات الدراسة لتحقيق أحداث 25 يناير للتغيير المطلوب في مجمل النظام الاجتماعي فقد أكدت الحالة رقم (1) "فشلت يناير إلى حد كبير في تحقيق أهدافها المعلنة، فرغم إسقاطها سلطة مبارك، إلا أن إختطاف الحراك من قبل جماعة الإخوان الإرهابية، التي كانت أول من شوه يناير وشبابها، جعل التغيير في مجمل النظام الاجتماعي عصياً على التحقيق"، وتشير الحالة رقم (2) "أن أهداف يناير المتمثلة في العيش والحرية والعدالة الاجتماعية لم يتحقق منها شيء للمصريين، وفقاً للأولويات التي طرحها المشروع الثوري ضد حكم مبارك، ولم يحدث التغيير المأمول"، وأشارت الحالة رقم (3) "لم ينجح الحراك في تحقيق أهدافه، لأن الإنتفاضة كانت بلا عقل ولا أيديولوجية محددة، بل مجرد

بزرميط سياسي تم اقتباس كل آلياته من الثورات الملونة التي نفذها الغرب في دول شرق أوروبا وجمهوريات الإتحاد السوفيتي سابقاً"، وتؤكد الحالة رقم (4) "نجح في رحيل رأس النظام، لكنه لم ينجح في تحقيق باقي المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بل جاءت التغيرات عكس المطالب"، وتشير الحالة رقم (5) "لا يعد هذا تغيراً جوهرياً، وليس بالقدر الكافي، لأنه لم يحقق النتائج المطلوبة، ولم يحقق تغيراً كاملاً في المجتمع، وتم تفريغ الحراك من مضمونه".

ويتضح من العرض السابق أن توصيف حالات الدراسة لما حدث أنه إنتفاضة في أكثر التقديرات لم ترقى بأي حال من الأحوال إلى مستوى الثورة، حيث فشلت في تحقيق أهدافها المعلنة، ولم تحدث التعيير الجذري المطلوب في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

خاتمة:

1- أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن كل حالات الدراسة تؤكد أن هناك عوامل داخلية اجتماعية واقتصادية وسياسية مهدت وبقوة لأحداث 25 يناير 2011 في مصر، لكن هذه العوامل لم تكن حاسمة فيما أفضت إليه الأحداث من الإطاحة بنظام حكم الرئيس مبارك، فلولا العوامل الخارجية المتمثلة في مشروع الشرق الأوسط الجديد، ودعم الولايات المتحدة الأمريكية لجماعة الإخوان المسلمين ، وبعض القوى السياسية الأخرى التي تدربت على الثورات الملونة في الخارج، ما كان للحراك أن يحدث ما أحدثه خلال الثمانية عشر يوماً.

2- تشير نتائج الدراسة الميدانية وفقاً لرأى حالات الدراسة أن المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأحداث 25 يناير جاء سلبياً على الغالبية العظمى من المصريين، فالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تراجعت إلى الأسوأ، ولم تحدث التغيير الإيجابي المطلوب.

3- كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن كل حالات الدراسة ترى أن ما حدث لا يرقى لمستوى الثورة، لأنها لم تحقق أهدافها المعلنة في العيش والحرية والعدالة الاجتماعية، ولم تحدث التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية, وأن التوصيف

الحقيقي للفعل الاجتماعي الذي حدث في 25 يناير 2011 أنها انتفاضة شعبية كما توصفها الأدبيات في العلوم الاجتماعية.

من خلال الإجابة على تساؤلات الدراسة تؤكد الباحثة أن دراستها قد اختلفت مع كل الدراسات السابقة التي تناولت أحداث 25 يناير وكانت مسلمة بأنها ثورة, وأن دوافعها داخلية فقط, في حين أثبتت الدراسة الراهنة أن العوامل الخارجية قد لعبت الدور الأبرز في الإطاحة بالرئيس مبارك من سدة الحكم وتمكين جماعة الإخوان المسلمين, وقد يكون السبب في عدم التوصيف الدقيق هو التركيز على الدوافع والأحدث دون انتظار للنتائج, فالثورات لا يحكم عليها إلا بنتائجها المتمثلة في التغييرات الجذرية الإيجابية في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي لم تحدثها 25 يناير 2011.

المراجع:

1- سمير أمين : ثورة مصر وما بعدها، في ثورة مصر وعلاقتها بالأزمة العالمية، دار العين للنشر، القاهرة، ط2، 2012م.

2- سامي السعد النجار: اتجاهات الشباب نحو دور الشبكات الاجتماعية فى ثورة 25 يناير، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، العدد 60، الجزء الثانى، 2012.

3- جمال علي زهران: التحليل السياسي لتطور ثورة 25 يناير، المقدمات – الدوافع – الأهداف – المسارات في ثورة 25 يناير مشروع للتغير والبناء، سلسلة إصدارات مركز الإستقلال للدراسات الإستراتيجي والإستشارات، الدار المصرية السعودية، القاهرة ، 2013.

4- خضير عباس، ليلى عاشور: الأبعاد الاقتصادية لثورات الربيع العربي، مصر نموذجاً، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد 12، 2013م.

5- على ليلة: المضامين الاجتماعية لثورة يناير ومطلب العدالة الاجتماعية في ثورة 25 يناير - مشروع للتغير والبناء ، تحرير: جمال على زهران، سلسلة إصدارات مركز الإستقلال للدراسات الإستراتيجية والإستشارات ، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، 2013.

6- سمير نعيم أحمد: ثورة 25 يناير مستقبل الإنسان في مصر ، في ثورة 25 يناير مشروع التغير والبناء، سلسلة إصدارات مركز الإستقلال للدراسات الإستراتيجية والإستشارات، الدار المصرية السعودية، القاهرة ، 2013.

7- صالح سليمان عبد العظيم، دور الفيسبوك في إندلاع الثورة المصرية، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مجلد 41، العدد الرابع ، 2013.

8- محمد فرج : المقدمات الرئيسية لثورة 25 يناير في مصر والأسباب والتراكمات في 25 يناير- مباحث وشهادات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.

9 - Ahmad M. Shehabat, Arab 2.0 Revolutions: Investigating Social Media Networks during waves of the Egyptian political uprisings that occur between 2011, 2012 and 2013, Thesis Presented to the School of Humanities and Communication Arts University of Western Sydney, Degree of Master, 2015.

[10] - Allmann, Kira, Title Everyday a revolution: mobility, technology, and resistance after Egypt's Arab Spring, Place of publication Ann Arbor,phd publication United States University/institution University of Oxford (United Kingdom) University location England, 2016.

11- Shinta Puspitasari, Arab Spring: A Case Study of Egyptian Revolution 2011, Andalas Journal of International Studies| Vol 6 No 2 November Tahun 2017.

12- Ethelb, Hamza Mehemed Ahmed., the impact of media ideology on translating news : a study investigating how media outlets deal with the Arab Spring : the case of post-revolution Egypt University of Glasgow (United Kingdom), ProQuest Dissertations Publishing, 2018.

13- Suayip Turan, The role of global actors on the failed transition to democracy in Egypt, Journal of Human Sciences, Volume 15 Issue 4 Year: 2018.

14- أنظر كل من :

-Abdelaal, Mohamed (2015). Reforming the Constitution of Egypt: An Ugly Institutional Competition. Cambridge Journal of International and Comparative Law. 25 March. Available from http://cjicl.org.uk/2015/03/25/reforming-the-constitution-of-egypt-an-ugly-institutional-

- ريهام السيد مصطفى مكاوي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لثورة يناير على الاقتصاد المصري- دراسة مقارنة بين مصر وتونس، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2016.

15- أنظر كل من :

- Padamja Khandelwal and Agustín Roitman.(2013).-The Economics of Political Transitions: Implications for the Arab Spring, IMF Working Paper WP/1369.

-Oliver Masetti, Kevin Körner, Magdalena Forster and Jacob Friedman, Frankfurt am Main. (2013).- Arab Spring (2013): Two

Years of Arab Spring, Consensus Economics, 21 October 2013, www.consensuseconomics.com.

- منال محمد متولي : آفاق اقتصاديات دول الربيع العربي في المرحلة الإنتقالية – مجلة البيان – التقرير الإستراتيجي العاشر – واقع الأمة بين الثورات والمرحلة الإنتقالية، 2013.

- عبد الخالق فاروق: مأزق الاقتصاد المصري وكيفية الخروج منه، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 2013.

- أشرف العربي: الربيع العربي- مقاربة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس، المعهد العربي للتخطيط، المنتدى الإقليمي لاقتصاديات الربيع العربي، 17-18 ديسمبر 2012.

16- أنظر كل من:

- Leonid Grinin, Arab Spring, Revolutions, and the Democratic Values: World System and World Values Perspectives, research gate ,2018 p158-159.

- الأمارة، ناظم رشم معتوق، أثر العوامل السياسية في حركات التغيير في العالم العربي 2011، مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر بعنوان ثقافة التغيير الآباد الفكرية والعوامل والتمثلات، جامعة فيلادلفيا، كلية الآداب والفنون ، عمان،2012.

- عبد الله ممدوح مبارك: دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن ،2012.

- أحمد فاضل: التحولات السياسية في البلدان العربية دراسة تحليلية في الأسباب وآفاق المستقبل، مجلة العلوم السياسية ، العدد السابع والأربعون، 2013م.

17- أنظر كل من :

- خالد كاظم أبو دوح: ثورة 25 يناير في مصر- محاولة للفهم السوسيولوجي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 387، مايو 2011.

- خير الدين حسيب: الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل, مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, العدد 322 ,أبريل 2012 .

- حســن نافعة, ربيع مصر بين ثورتي 25 يناير و30 يونيو, فــي: أحمد فرحات وحســين قبيــسي ورفيف رضا (محرراً), التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغير.. أربع سنوات من الربيع العربي, الطبعة الأولى, بيروت: مؤسسة الفكر العربي, 2014.

18- أنظر كل من:

-Palmer, R., 2014, The Age of Democratic Revolution: A Political History of Europe and America 1760-1800 [1959], Princeton: Princeton University Press.

-Michale. G. Roskin. Robertl.Cord, James A. Medeiros. Walters. Jones, Political Science An Introduction, New Jersey, Pearson Education, Inc., 2008,p. 359-378.
- Skocpol, Theda.. States and social Revolution: A Comparative, Analysis of France, Russia and China. Cambridge: Cambridge University Press,1979, p. 3.
- محيي شحاته سليمان: مفهوم الثورة- تحليل سوسيولوجي، مكتبة المعرفة الحديثة، المنوفية، 2012م.
- وضاح زيتون: المعجم السياسي، دار أسامة للنشر ، الأردن، 2010م .
- عمرو منير : ثورات مصر الشعبية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،2014.
- إشراق علي: الإنتفاضة.. الثورة.. مفهوم وتعريف، فبراير 2020م، متاح على الرابط التالي:-
https://www.sahat-altahreer.com/?p=58207
- نايف محمد الحاج. ما بين الإنتفاضة والثورة:
http://www.aljabha.org/?i=91537
- سمية قادري، محمد المهدي شنين، سوسيولوجيا الثورة، مكتبة الشعب الكريم، متاح على الرابط :
http://maktabat-ach3b-alkarim.blogspot.com/2011/10/blog-post_20.html
- عزمي بشارة : في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أغسطس 2011.

19- أنظر كل من :
- Review: Theories of Revolution: The Third Generation: Jack A. Goldstone, *World Politics* Vol. 32, No. 3 (Apr., 1980), pp. 425-453, Published by: Cambridge University Press, https://www.jstor.org/stable/2010111?seq=1

- محمد عاطف غيث: تاريخ النظرية في علم الاجتماع واتجاهاتها المعاصرة جامعة الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، 1984.
- أنتوني جيدنز: علم الاجتماع مع مدخلات عربية، ترجمه فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الرابعة، بيروت 2005.
- يوري كرازين، علم الثورة في النظرية الماركسية، ترجمة: سمير كرم، بيروت: دار الطليعة، الطبعة الأولى،1975.

- فوزية العطية، علم اجتماع الثورة وخصائص المجتمع الثوري، مجلة كلية الآداب العراقية، العدد الرابع والعشرين ،1979.
- علي ليلة: البنائية الوظيفية في علم الاجتماع الرواد, المكتبة المصرية بالاسكندرية, 2003.
- ليلى عبد الوهاب: النظرية الاجتماعية الكلاسيكية والمعاصرة, بدون سنة نشر, بدون رقم طبعة.
20- محمد عاطف غيث: تاريخ النظرية في علم الاجتماع واتجاهاتها المعاصرة، مرجع سابق.
21- انتوني جبدنز: علم الاجتماع مع مدخلات عربية، مرجع سابق.
22- علي عبد الرازق جلبي : الإتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع, دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية 2005 ، الطبعة الثانية.
23- Jack Goldstone Theories of Revolution: The Third Generation Article in World Politics · April 1980 DOI: 10.2307/2010111 https://www.researchgate.net/publication/259380565.
24- THEORIES OF REVOLUTION AND REVOLUTION WITHOUT THEORY WALTER L. GOLDFRANK The Case of Mexico https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/BF00158680.pdf.